مؤسسة قطر
Qatar Foundation

WISE

WISH
مؤتمر القمة العالمي للابتكار في الرعاية الصحية
World Innovation Summit for Health

RAND
CORPORATION

# تعزيز رفاه الشباب عبر الصحة والتعليم: رؤى وفرص

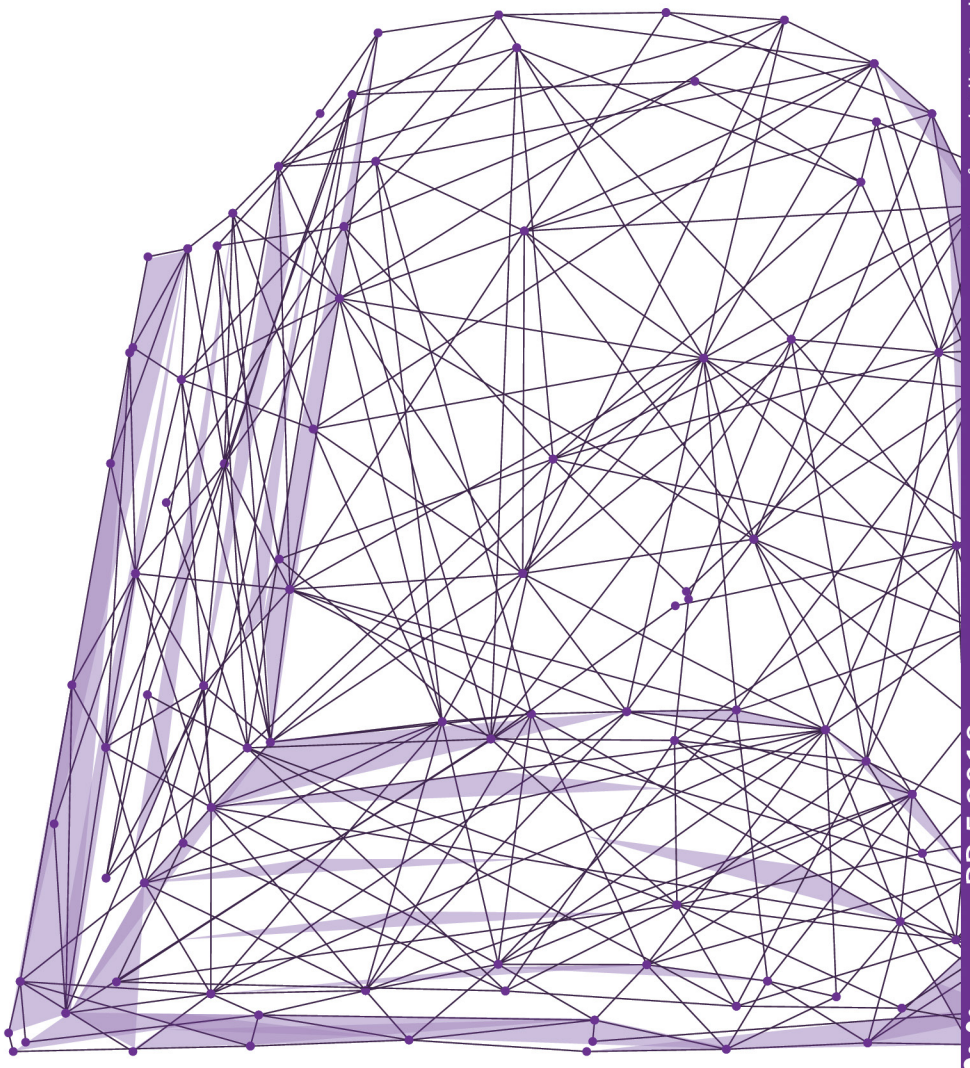


وينج يي تشان
جينيفر سلون
أنيتا تشاندرا

قطاع بحوث الرفاه الاجتماعي والاقتصادي
بمؤسسة راند



تعزيز رفاه الشباب عبر الصحة والتعليم: رؤى وفرص



RR-5.2019

# تحت المجهر

أضحى الرفاه، باعتباره ركيزة أساسية في عمليات التخطيط وصناعة السياسات وتخصيص الموارد، ضرورةً لا غنى عنها لتنمية المجتمعات والدول التي تسير في درب الازدهار، مما دفعنا في هذا التقرير لدراسة المؤلفات الأكاديمية وغير الأكاديمية وثيقة الصلة بالموضوع لتحديد الأطر النظرية التي تحقق التكامل بين الصحة والتعليم داخل منظومة واحدة. اخترنا بعد ذلك عددًا من السياسات والبرامج من مختلف دول العالم التي تعمل على تعزيز الرفاه قبل الشروع في تحليلها. كما أجرينا مقابلات مع نخبة من الخبراء المعنيين بهذه البرامج والسياسات في مقرات تنفيذها حتى نستطيع رسم صورة أكثر عمقًا ووضوحًا لها. وقد حددنا بالفعل عددًا من الأطر التي تعنى بتعزيز الرفاه عبر تحقيق التكامل بين الصحة والتعليم. ولكنْ عند البحث عن دراسات جادّة وصارمة تستكشف آلية تحقيق هذا التكامل بين مخرجات تعليمية وصحيّة في آن واحد، لم نجد سوى نذر يسير. وتبين لنا أيضًا في هذا التقرير أن جميع دراسات الحالة الواردة فيه وضعت تعزيز رفاه الشباب ضمن سلّم أولوياتها، ولكن تباين أداء كلٍّ منها في مستوى التكامل بين السياسات الموضوعة والإجراءات المتبعة على أرض الواقع. هذا، وقد توصلنا لعدد من النتائج بعد تحليل هذه الأطر، فاستخلصنا منها مجموعة من التوصيات، تهمّ كلاً من المعلمين وصنّاع السياسات والمجتمعات، والتي من شأنها تحقيق طفرة في مجال التعليم إذا ما أدمجت فيه ركيزتا الصحة والرفاه.

اعتمدنا في التقرير الحالي على نموذج ليرنر "5Cs (Lerner)) للتنمية الإيجابية للشباب، وعلى نظرية برونفنبرنر للنظم البيئية (Bronfenbrenner) عند اختيارنا للأطر المذكورة. ووجدنا في هذا التقرير أن الأطر التي وقع عليها الاختيار تناولت قضيتي التعليم والصحة على أصعدة متعددة للبيئة البشرية، وهي: الفرد، والمدرسة، والمنطقة، والمجتمع. فنجد أن برامج التدخل التي تستخدم أطر نظريات الذكاء والشخصية ونظريات الوعي التام، إنما تهدف إلى تعليم الطلاب كأفراد المهارات التي تمكّنهم من تغيير اتجاهاتهم وسلوكياتهم. أما بالنسبة لإطاري التعليم الإيجابي والتعلم الاجتماعي والوجداني فيتم الاسترشاد بهما لإعداد برامج التدخل التي تتم على صعيد المدرسة والمنطقة. وأخيرًا، فقد صُمّم إطار نموذج 'أدوات دعم الطلاب المتكاملة' لتحويل المدارس إلى مؤسسات يتلقى فيها الطلاب والأسر وأفراد المجتمع الخدماتِ الإنسانية والاجتماعية والصحية كافة.

ثمّة أدلة جديدة تؤكد فعّالية برامج التدخل القائمة على هذه الأطر، إلا أن معظم هذه الأدلة تدور حول المكاسب قصيرة الأمد لِنُدرة الدراسات الطولية التي تتناول التحسينات طويلة الأجل. وباستثناء برامج تدخل التعلم الاجتماعي والوجداني ونموذج 'أدوات دعم الطلاب المتكاملة' التي تتم داخل المدارس، نجد أن عددًا قليلاً فقط من برامج التدخل التي اعتمدت على الأطر الأخرى سعى إلى تحقيق مخرجاتٍ متعددة المسارات تجمع بين الصحة والتعليم. وبالنسبة لبرامج التدخل التي حققت مخرجات على صعيد الصحة، فنادرًا ما تخضع مخرجات الصحة البدنية فيها للدراسة والبحث، ويرجع السبب في ذلك إلى ميل معظم الدراسات إلى بحث تأثير هذه البرامج على الصحة النفسية والوجدانية فقط. ومن ثمّ، يتحتم علينا إجراء المزيد من البحوث والدراسات لتحديد المسارات التي نرى أنها قادرة على إمداد الشباب بمكاسب تعليمية وصحية شاملة على الأمدين القصير والبعيد، ثم وضعها موضع الاختبار. كما حددت البحوث السابقة عددًا من المشكلات التي تعتري مراحل تنفيذ برامج التدخل، من بينها القدرة على إبرام الشراكات مع أطراف أخرى وضمان استدامة البرامج، باعتبارها عوامل ذات تأثير جوهري على ما تؤول إليه برامج التدخل من مخرجات.

ورغم أن جميع دراسات الحالة التي بين أيدينا اتفقت على منح الأولوية لتعزيز رفاه الشباب، فقد اختلفت اختلافًا جليًّا في مستوى التكامل الذي حققته بين السياسة الموضوعة وبرامج التدخل المطبقة على أرض الواقع. فنجد أن السياسات والبرامج التي استهدفت تغيير اتجاهات الأفراد وانفعّالاتهم وسلوكياتهم، رصدنا فيها أدلة قوية على نجاحها في تحسين النتائج التعليمية والصحية للشباب، ولكن السياسات والبرامج التي صُمّمت لإحداث تغيير في المنظومة نفسها، فلم تكنْ بالقدر نفسه من التأثير والفعّالية. ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذه السياسات والبرامج موجّهة إلى أصعدة أخرى تتجاوز صعيد الفرد (المدرسة أو المنطقة أو المجتمع)، فلن تستطيع تحقيق التغيير المنشود إلا إذا توفر لها المزيد من الكوادر البشرية والشراكات الاجتماعية، ناهيك أيضًا عن صعوبة توثيق التغييرات التي تقع على مستوى النظام. وحتى نحيطَ بشكل أكبر بالدور الذي قد يمارسه التعليم والصحة في تحسين مستوى الرفاه، يتعين على القائمين على وضع السياسات

والبرامج اتباع منهج يستهدف النظام برمّته ولا يكتفي بما يحققه من مخرجات في تغيير الطلاب كأفراد. وكذا، فمن الأهمية بمكان أن تعمل البحوث على استحداث أدوات تقييم أكثر فعّالية لقياس تأثير السياسات والبرامج الأكثر تعقيدًا.

وباستعراض الأطر التي تعزز المكاسب الصحية والتعليمية معًا تتوفر لنا رؤيةٌ عن المسار المستقبلي. فبالجمع بينهما من خلال دراسات الحالة الموضّحة في التقرير الحالي، تبرز أمامنا مجموعة من التوصيات حيال كيفية وضع منهجياتٍ للرفاه تدمج التعليم والصحة وتكون قابلةً للتعديل وفق احتياجات السياق ويمكن تبنّيها وتنفيذها. كما قمنا باستعراض الآثار المترتبة على وضع استراتيجيات رفاه الشباب واسعة النطاق، وكذا الآثار المترتبة على طرح برامج هذه الاستراتيجيات وتنفيذها وتقييمها. فبالنسبة لوضع الاستراتيجيات، لا بدّ من اتباع نهج متعدد النُظُم يربط بين الأنظمة التعليمية والصحية. وبعد مراجعة المؤلفات حول أطر العمل وتحليل دراسات الحالة، تبين لنا أن المدرسة تمثّل بيئة فعّالة في تنفيذ برامج التدخل الرامية إلى إحداث تحسينات على الصعيدين التعليمي والصحي. علاوة على ذلك، يجب أن تراعي استراتيجيات رفاه الشباب المشاركةَ المدنية وأن تنظر لها باعتبارها مسارًا آخر لإحداث مكاسب تعليمية وصحية إيجابية. وقد قامت بالفعل بعض دراسات الحالة بالاستعانة بالمشاركة المدنية باعتبارها مكونًا أساسيًا في استراتيجياتها، إلا أنها لم تكن محور التركيز خلال وضع البرامج. وبالنسبة لمرحلة التنفيذ، فمن الضروري إجراء دراسة متأنّية للبيئة المضيفة وإجراء تقييم شامل ومفصّل للاحتياجات ومَواطن القوة لجميع الأطراف والجهات المعنية. ويلي ذلك تطبيق نظام يتولى وضع بروتوكول تنظيمي، ومراقبة مدى ما يُحرز من تقدم في مرحلة التنفيذ. ويلزم أيضًا إجراء تقييم شامل للعمليات والمخرجات لتحسين الأداء في مرحلة التنفيذ.

وانطلاقًا من التحليل الذي أجريناه على أطر العمل واستعراضنا لدراسات الحالة، توصلنا لعدد من التوصيات المعنية بالسياسات والبرامج، والتي تهمّ المجتمعات والبلدان التي تسعى إلى التركيز على تحسين النتائج التعليمية والصحية للشباب. وكما هو موضح في دراسات الحالة، تشكّل الشراكات مع الوزارات الحكومية دورًا مهمًا في وضع المنهجيات متعددة النظم. ومن الضروري عند وضع أي سياسة أن يتم تحديد إطار عمل قائم على الأدلة يحدد بشكل تفصيلي المسارات التي من شأنها تحقيق نتائج تعليمية وصحية جيدة. وحتى يمكن تصميم برامج فعّالة وتنفيذها، فمن الأهمية بمكان إنشاءُ مركز لتبادل المعلومات لتسهيل عملية تبادل ونشر البيانات الخاصة بالممارسات المدعومة بالأدلة، فضلاً عن الحاجة لإجراء تقييم دقيق لقياس جودة التنفيذ وفاعلية البرامج.

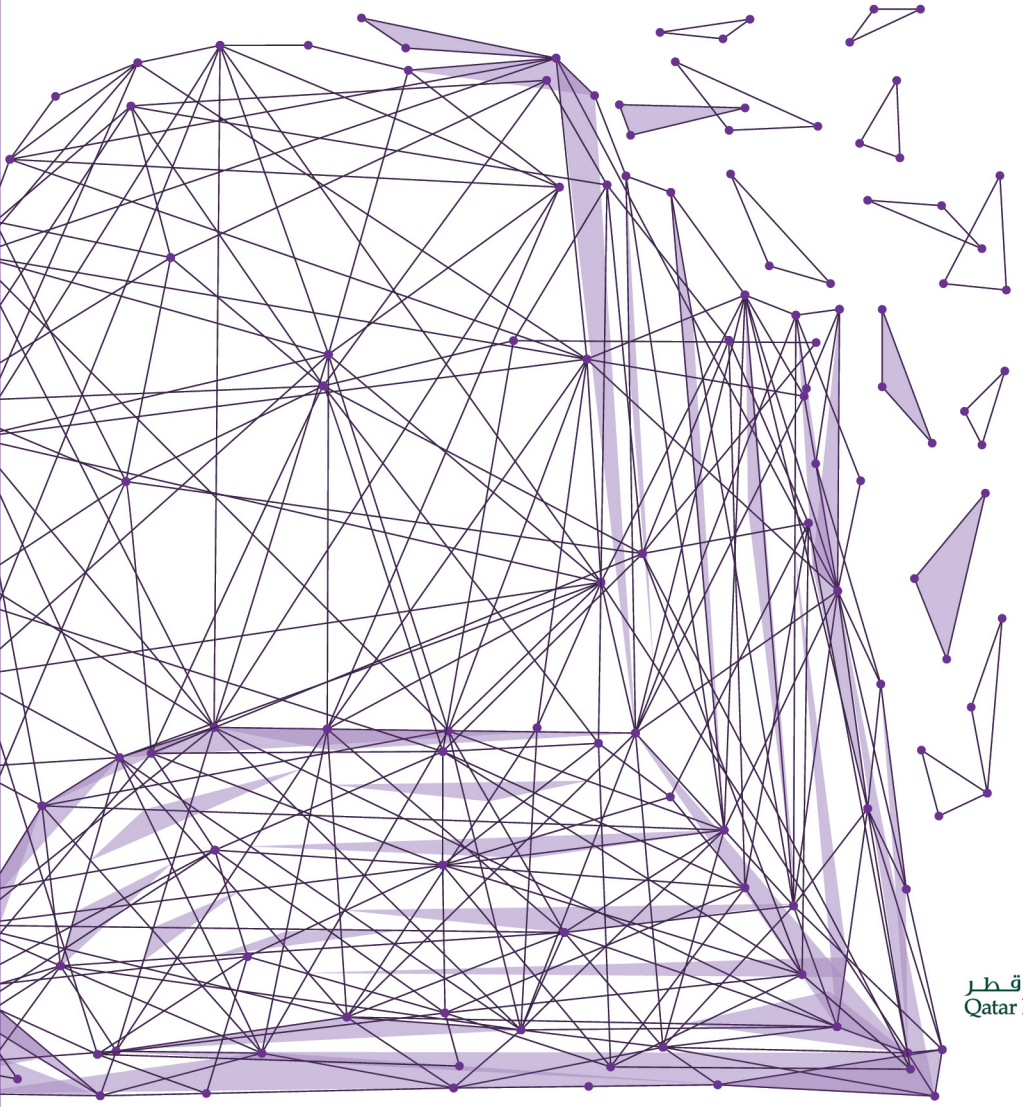

مؤسسة قطر
Qatar Foundation

WISE